AFSD 2022

Arab Forum for Sustainable Development
Recovery and resilience

Forum arabe pour le développement durable
Reprise et résilience

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 2022 آذار/مارس 15-17

©iStock.com/gilaxia

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

التمويل

أُعدّت ورقة المعلومات الأساسية هذه في البداية من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021 وتم تحديثها للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022. وقد أعدّها كل من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كانت المنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة قبل تفشّي جائحة كوفيد-19. فقبل الجائحة، بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية للمنطقة العربية، واللازمة لتلبية الطلب الوطني على تمويل هذه الأهداف، ستة تريليونات دولار[1]. وتمادت أزمة كوفيد-19 في كشف تدنّي مستويات الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وأبرزت ضعف الموازين المالية والخارجية، وفاقمت حالات الطوارئ الصحية والإنسانية، وزادت أوجه عدم المساواة القائمة. وتفاقم أثر الجائحة على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بسبب عوامل قائمة أصلاً، بما في ذلك محدودية الحيّز المالي، والاعتماد المفرط على القطاعات غير المنتجة، وعدم كفاءة النُظُم الضريبية وقلة إمكانات تعبئة الموارد المحلية، وارتفاع مستويات خدمة الدين. كذلك، شهدت المنطقة اتجاهاً مقلقاً بفعل زيادة الإقراض بشروط غير ميسّرة، وخفض مكوّن المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن الضروري إيجاد الحيز المالي اللازم لتلبية الحاجة الملحّة إلى تمويل الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية، والتخفيف من الأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض، والاستفادة من خطوط السيولة للحؤول دون الإعسار المالي، وضمان التماسك الاجتماعي من خلال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والضريبي والنقدي والمالي. ولا بد أيضاً من اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وقدرته على استهداف الفئات المناسبة، ولاعتماد المعادلة المالية والنُهُج النُظُمية المناسبة لتعبئة التمويل بجميع أنواعه (العام، والخاص، والمحلي، والدولي، والجماعي، والمتعدد الأطراف، والمبتكر، والتقليدي). ويجب العمل كذلك على دعم الاستثمارات، المحلية والأجنبية، من منظور قائم على الحقوق ومراعٍ لاعتبارات المساواة بين الجنسين، وذلك للتخفيف من المخاطر الصحية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وإضافة إلى معالجة التحديات الملحة التي تواجهها البلدان العربية في تأمين التمويل اللازم على الصعيد الوطني، ينبغي تكييف الهياكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز الالتزام بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

آثار جائحة كوفيد-19 على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

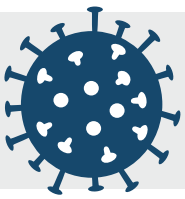

ضربت الجائحة المنطقة العربية وسط تحديات تمويلية متعددة، منها العجز عن تسديد الدين، وقصور التمويل، وضيق الحيز المالي، والأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض، علاوة على التفاوتات الشاسعة في التمويل.

ضعفت الموازين المالية والخارجية في جميع أنحاء المنطقة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ففي عام 2020، أدت الجائحة إلى خسارة 152 مليار دولار من المكاسب الاقتصادية التي كان من الممكن تحقيقها في جميع أنحاء المنطقة[2]. وخسرت أسواق رأس المال العربية ما يقارب ربع رأسمالها في غضون ثلاثة أشهر فقط بعد تفشي الجائحة. وحسب تقديرات الإسكوا، دفعت الأزمة نحو 18 مليون شخص إلى براثن الفقر، مما أدى إلى تضخم عدد الفقراء إلى 119 مليون نسمة، أي ما يعادل 27 في المائة من سكان المنطقة العربية[3]. وارتفعت نسبة البطالة في إلى 12.5 في المائة في عام 2021، بزيادة قدرها 0.5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020، وكانت معدلات البطالة بين الشباب والإناث في المنطقة من الأعلى بين جميع المناطق[4]. وقد تكبّدت المنطقة العربية، حسب التقديرات، خسائر بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في الإيرادات الضريبية في عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19: خمسة مليارات دولار من رسوم الاستيراد، و15 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وضرائب محددة على الاستهلاك[5].

ومن المتوقع أن ينتقل الكثير من القدرات الإنتاجية إلى القطاع غير النظامي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يُستبعد أن تعود إلى القطاع النظامي من دون إجراء تدخّلات محددّة الهدف على مستوى السياسات. وحسب التقديرات الأخيرة، انخفض متوسط نسبة الإيرادات الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من 31.9 في المائة في عام 2019 إلى 28.9 في المائة في عام 2020، وسُجل الانخفاض الأكبر في ليبيا (بنحو 19 نقطة مئوية)[6].

من المرجح أن تزداد الديون، ما يزيد الأوضاع سوءاً. فالاستجابة للأزمة فاقمت العجز المالي من متوسط قدره 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى نحو 9.2 في المائة في عام 2020[7]. وفقدَ المنتجون العرب للنفط، ولا سيما اقتصادات دول

1 الإسكوا، لوحة تتبُّع تمويل أهداف التنمية المستدامة، مشروع الأطر الوطنية المتكاملة للتشخيص والتمويل (سيصدر قريباً).
2 الأمم المتحدة، موجز سياساتي: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.
3 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية: وقائع وآفاق في المنطقة العربية، 2020-2021.
4 تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. واستندت المقارنة إلى تقديرات مَنمذجة أعدّتها منظمة العمل الدولية للمناطق الأخرى.
5 الأمم المتحدة، موجز سياساتي: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.
6 IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, 2021.
7 المرجع نفسه.

مجلس التعاون الخليجي، إيرادات كبيرة، فتدهور الرصيد الأساسي من 2.3- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 11- في المائة في عام 2020[8]. واتّسعت الفجوة بين النفقات والإيرادات في البلدان العربية المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً، حيث بلغت 3- في المائة و11- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، في عام 2020. وتم تمويل هذا العجز من خلال زيادة الاقتراض وتجديد أرصدة الديون، فوصل الدين العام للمنطقة إلى أعلى مستوى له وهو 1.4 تريليون دولار، أي حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بعد أن كان 46 في المائة في عام 2019. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 نقاط مئوية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتصل إلى حوالي 41 في المائة في عام 2020. وفي البلدان العربية المتوسطة الدخل، ارتفعت هذه النسبة إلى 91 في المائة، بعد أن كانت 79 في المائة في عام 2019، ما يعرّض بعض البلدان المتوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي لخطر العجز عن تسديد ديونها[9].

كان من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة غير مسبوقة قدرها 45 في المائة[10]. وتشير أحدث التقديرات لعام 2020 إلى انخفاض كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض البلدان العربية. ففي مصر، مثلاً، انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بنسبة 35 في المائة بين عامي 2019 و2020[11]. ومن ناحية أخرى، أثبتت تدفقات التحويلات إلى المنطقة مرونتها نسبياً، حيث نمت بنسبة 3 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة 3.8 في المائة في عام 2019، ولكنها أقل نسبياً من معدل النمو السنوي المركب الذي بلغ 5.9 في المائة على مدى العقد الماضي[12].

الاحتياجات التمويلية للتصدي لجائحة كوفيد-19

حسب تقديرات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، تحتاج البلدان النامية إلى مبلغ إضافي قدره **2.5 تريليون دولار** لمواجهة أزمة كوفيد-19. أما الاقتصادات المتقدمة، فقد تصدّت حتى الآن للجائحة باتخاذ تدابير قوية لمواجهة التقلبات الدورية، شكلت 88 في المائة من التدخلات العالمية، وهي مموّلة بشكل رئيسي من خلال تدابير التوسع المالي والنقدي التي تتخذها المصارف المركزية لتمويل الديون. وعلى النقيض من ذلك، لم تتمكن البلدان النامية من تعبئة القدر اللازم من الموارد المحلية، أو الاستفادة من أسواق رأس المال في ظل الشروط والأحكام وفروق الأسعار نفسها.

المصدر: صندوق النقد الدولي، نقلاً عن مؤتمر صحفي عقدته كريستالينا جورجيفا عقب مكالمة جماعية أجرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، 2020.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. لم تكن حزم التحفيز الاقتصادي في المنطقة بالمستوى المطلوب للتصدي لأثر الجائحة. فالحزم التي قدمتها البلدان العربية شكّلت مجتمعةً 4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 23 في المائة[13]. ووفقاً لأداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19، تندرج التدابير المتّخذة ضمن سبع فئات واسعة، هي: المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والدعم المتعلق بالصحة، والقروض والفوائد الضريبية للأفراد ومشاريع الأعمال، وتدابير سوق العمل، ودعم السياسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات، ودعم السياسات العامة، بما في ذلك التوسع المالي والإنفاق على البحث والتطوير والحلول الرقمية المستقاة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي.
2. كانت معظم التدابير مجزّأة وتفتقر إلى التنسيق والفعالية بفعل الحيز المالي المحدود الذي لطالما أعاق جهود التنمية المستدامة في المنطقة. ففي حين استعانت معظم البلدان العربية بالموارد المتاحة لتنفيذ حزم التحفيز المالي، لجأ بعضها، مثل الجزائر، إلى التقشّف للتكيُّف مع البيئة الجديدة الناتجة عن تدهور أسعار النفط، والتي تزامنت مع تفشّي الجائحة. في الوقت نفسه، قامت بلدان أخرى، منها المملكة العربية السعودية، بزيادة الضرائب بعد تقديم حوافز مالية كبيرة. وفي بعض الحالات، هدفت تدابير الاستجابة إلى دعم الأسواق والتخفيف من القيود النقدية من أجل تعزيز قطاع الصحة، ودعم الشركات، ومساعدة الأسر المعيشية والأفراد. وفي حالات أخرى، وُضعت تدابير مالية وصناديق أو أدوات خاصة لحشد التبرعات في بلدان منها الجزائر، وجزر القمر، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا.

8 الإسكوا، نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية، 2021.
9 المرجع نفسه.
10 الإسكوا، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية: التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، 2020.
11 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2021.
12 مجموعة البنك الدولي، تقديرات موظفي البنك الدولي استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات.
13 United Nations, COVID-19 social protection and economic policy responses of Governments, 2021.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها

في محاولة للتصدي للجائحة على نحو شامل وعالمي، شاركت عدة بلدان عربية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها، وهو أكبر تجمّع لقادة العالم يُنظَّم في سياق جائحة كوفيد-19 من أجل التصدي لها والحفاظ على الزخم اللازم لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد عرض هذا الاجتماع قائمةً من خيارات السياسات المعنية بتمويل التنمية، والتي يمكن اعتبارها بمثابة ملحق ضروري لخطة عمل أديس أبابا لعام 2015. ولا تزال عدة مقترحات متوقفة إلى حد كبير على قرارات تُتخَذ خارج نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجموعة العشرين ولجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

المصدر: www.un.org/en/coronavirus/hle-financing-development.

وفي المنطقة العربية، لم يحصل أي تنسيق إقليمي ولم يُعقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لمناقشة الحزم التحفيزية وخطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وقد أدى عدم التنسيق بشأن حجم الحزم التحفيزية وتوقيتها إلى الحد من آثارها المضاعَفة والتخفيف من انعكاساتها على النمو الاقتصادي والعمل. وساهم عدم التنسيق بين البلدان العربية أيضاً في إضعاف أثر الحزم التحفيزية، وجعل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية في وضع أضعف من البلدان المرتفعة الدخل في العالم لأن 90 في المائة من الحزم التحفيزية العالمية تديرها بلدان مرتفعة الدخل.

الشكل 1. توزيع الدعم المالي حسب فئات السياسات (النسبة المئوية)

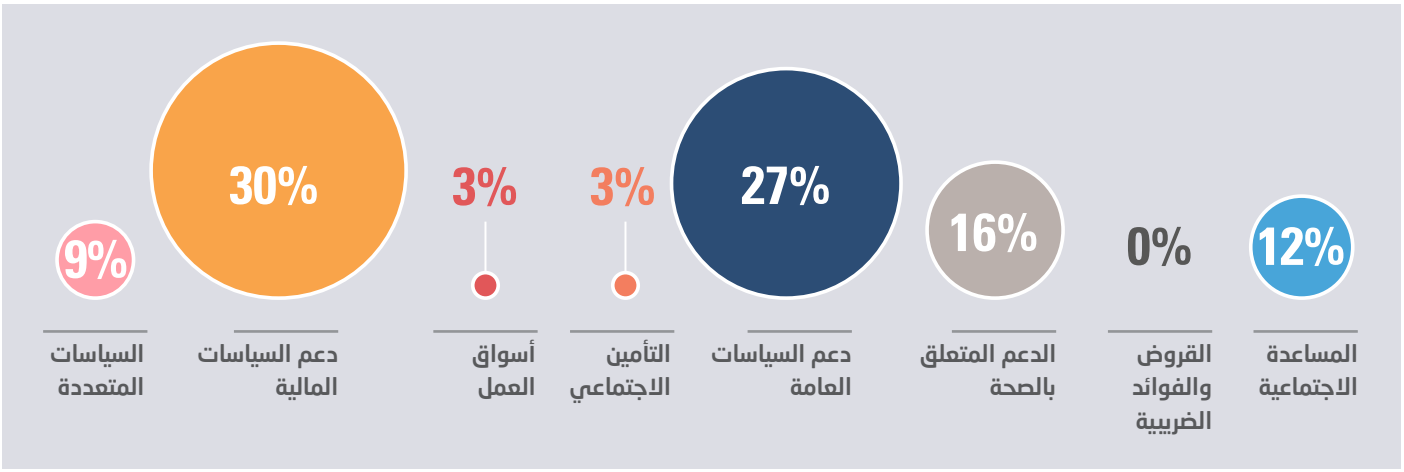

الشكل 2. الدعم المالي الحكومي في البلدان العربية منذ بداية الجائحة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

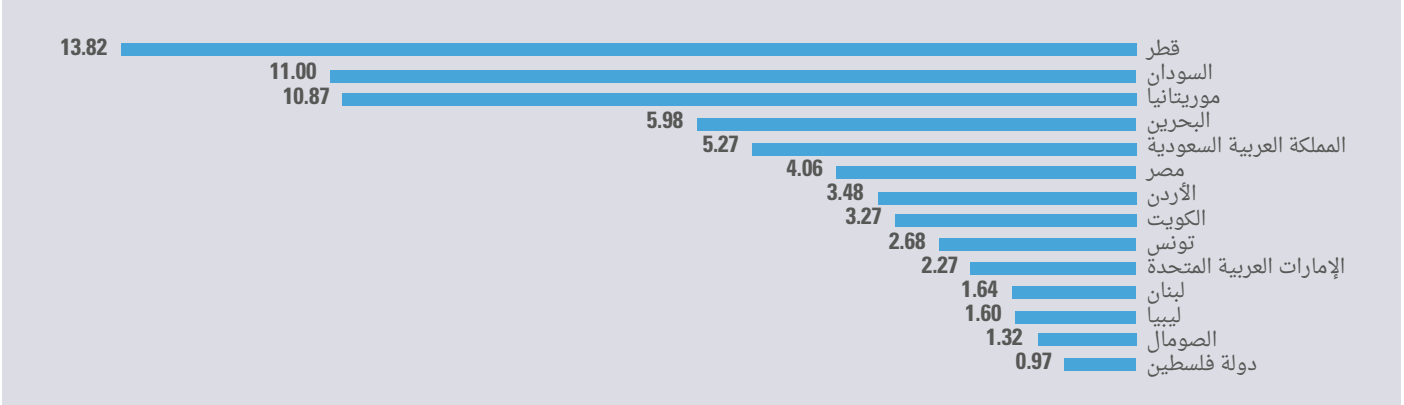

المصدر: الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19.

ملاحظة: تعني "السياسات المتعددة" أن مقدار الدعم المفصّل لكل تدبير من تدابير السياسات غير متاح. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على قسم الأسئلة والأجوبة في أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19.

توصيات على مستوى السياسات العامة المتعلقة بالتمويل لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

بات ضرورياً أن تمضي البلدان العربية والمجتمع الدولي قدماً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وأن تتخذ التدابير التصحيحية اللازمة للوفاء بالتوصيات الواردة فيها. والبلدان العربية بشكل خاص بحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، نظراً للنقص المتوقّع في التمويل الخارجي. وإنّ كلّاً من التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية وممارسات التخطيط الضريبي العدواني يقلّل من الإيرادات الوطنية ويتسبّب بتآكل القاعدة الضريبية، بينما الفساد والجرائم المالية تغيّر وجهة الموارد وتحول دون استثمارها في التنمية المستدامة. كما أنّ هذه الانتهاكات تلغي الأثر الإيجابي للاستثمارات العامة والخاصة والمساعدة الدولية[14]. ويشكل التصدي لها أولوية بالنسبة للمنطقة، ويمكنه أن يقلل من أوجه عدم المساواة وأن يؤثر إيجابياً على الثقة في المؤسسات وأن يعزّز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي ما يلي توصيات رئيسية على مستوى السياسات من أجل النهوض بتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية[15]:

تعزيز تقديم المنافع والخدمات العامة التي تستهدف جهتي الإيرادات والنفقات في الميزانيات الوطنية، من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي العام والاستثمارات العامة. وفي موازاة ذلك، تحسين الإنصاف والتدرّجية في فرض الضرائب وتحسين إدارتها والامتثال لها، بهدف الحد من التدفقات المالية الناجمة عن الممارسات الضريبية غير المشروعة، وزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية.

وضع أطر وطنية متكاملة للتمويل، للوصول إلى جميع مصادر/أساليب تمويل أهداف التنمية المستدامة واستغلالها، بما في ذلك تعبئة التمويل العام والخاص من مصادر محلية وأجنبية، وإعادة تقييم النفقات الضريبية؛ ووضع توجيهات بشأن حسابات رأس المال للحد من التدفقات الناتجة من المضاربة المالية، والتخفيف من التفاوت في قيمة العملات في أوقات الازدهار والانكماش الاقتصادي على السواء، وتقليل التدفقات الخارجة إلى أدنى حد ممكن أثناء الأزمات.

مواءمة السياسات المالية وميزانيات الدول مع الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، والاستراتيجيات المتوسطة الأجل للإيرادات، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل مع الالتزام بشكل عام بتحسين الإدارة المالية العامة.

تغيير الحوافز العامة في مجالات متعددة، مثل الطاقة والوقود الأحفوري، وتغيُّر المناخ، والنظم الغذائية، لتحقيق وتسريع الانتقال نحو أنماط الاستهلاك المستدامة، وإتاحة الحيز المالي اللازم للإنفاق الاجتماعي من أجل وضع ميزانيات مراعية لأهداف التنمية المستدامة وخاضعة للمساءلة.

اعتماد مبادلة الديون بوصفها أداةً مبتكرة للتمويل، من أجل تحرير الحيز المالي اللازم لتقديم النفقات الأساسية[16]. وهذا النّهج مفيد أيضاً لتسريع التعافي من الجائحة على نحو مراع للبيئة وشامل للجميع، بعد أن أسفر ارتفاع الديون الخارجية وخدمة الدين في جميع أنحاء المنطقة عن خفض الإنفاق على العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

تطوير السياسات الأولية والأطر التنظيمية اللازمة لتوفير الحوافز المناسبة للشركات وحشد الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك تطوير الأطر الكفيلة بتسريع التحوّل إلى الاستثمار في الصحة والتعليم وسائر الاستثمارات الموجّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وضع خارطة طريق إقليمية متكاملة لتوفير حلول لمكافحة الفساد وغسل الأموال من أجل حماية فعالية تدابير التحفيز، وشفافية وسلامة المشتريات العامة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة الاحتيالية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن الملكيات النفعية، ومكافحة التجاوزات الضريبية والتخطيط الضريبي العدواني، ومضاعفة الجهود من أجل التعاون الدولي وبناء القدرات في المجال الضريبي، وضمان استرداد الأصول المنهوبة، كما عرضها الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، إضافة إلى معالجة التحديات الضريبية الناجمة عن الرقمنة.

14 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية: وقائع وآفاق في المنطقة العربية، 2020-2021.
15 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
16 من الآليات التي يجري تفعيلها في البلدان الرائدة مبادرة الإسكوا لتآزر المانحين من أجل مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة (يمكن الاطلاع على الإسكوا، آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي، 2021).

وقائع أساسية عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - التمويل

ارتداد التمويل

لا تزال المنطقة العربية تشهد ارتداداً في التمويل يصل إلى 2.5 دولار في المتوسط مقابل كل دولار تكسبه المنطقة في التمويل العابر للحدود، كما يتضح من تحليل تعرّض المنطقة للمخاطر للفترة 2012-2016[17].

التدفقات المالية غير المشروعة

تكبّدت المنطقة، حسب التقديرات، 77 مليار دولار من الخسائر السنوية المرتبطة بالتمويل غير المشروع بين عامي 2008 و2015[18].

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تتفاوت نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان الفقيرة بالنفط في المنطقة العربية. ففي عام 2017، مثلاً، بلغت النسبة 2.95 في المائة في العراق و4.86 في المائة في قطر مقارنة بنسبة 21.82 في المائة في المغرب و21.92 في المائة في تونس[19].

إزالة المخاطر بشكل عشوائي

أدت ظروف متعددة إلى إزالة المخاطر بشكل عشوائي في المنطقة، حيث أبلغت 35 في المائة من المصارف العربية عن تراجع في علاقاتها مع المصارف المراسلة خلال الفترة 2012-2015[20].

الإقراض غير الميسّر كحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية

تتزايد حصة الإقراض غير الميسّر، مما يثير تساؤلات عما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية نفسها عاملاً مساهماً في تراكم ديون المنطقة خلال الفترة 2010-2017.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي ضئيلة[21].

ارتفاع تكاليف معاملات التحويلات

تبلغ كلفة التحويلات المالية في المتوسط أكثر من 7.1 في المائة في عام 2020، أي أعلى بنسبة 0.5 نقطة مئوية من المتوسط العالمي. وتؤثر الكلفة المرتفعة لقنوات التحويلات المالية على حياة أكثر من 26 مليون أسرة مهاجرة في المنطقة[22,23].

17 ESCWA, The State of Financing for Development Report, 2018.
18 الإسكوا، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، 2018.
19 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
20 Arab Monetary Fund, Withdrawal of correspondent banking relationships (CBRs) in the Arab region: recent trends and thoughts for policy debate, 2016.
21 الإسكوا، بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: التعاون الإنمائي الدولي، 2019.
22 ESCWA, The State of Financing Development in the Arab Region, 2018.
23 The World Bank, Remittance Prices Worldwide.

المنطقة العربية	العالم

التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[24]

2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
كانت تحويلات شخصية واردة في عام 2019
1- في المائة منذ عام 2005

0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
كانت تحويلات شخصية واردة في عام 2019
2+ في المائة منذ عام 2005

التجارة البينية العربية

تقارب نسبة التجارة البينية العربية في السلع 13 في المائة، ولكنها تظل أقل بكثير من نسبة التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي (64 في المائة) وبين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (24 في المائة)[25].

24 الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.
25 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

AFSD 2022

Arab Forum for Sustainable Development
Recovery and resilience

Forum arabe pour le développement durable
Reprise et résilience

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 15-17 آذار/مارس 2022

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

التكنولوجيا

أُعدَّت ورقة المعلومات الأساسية هذه من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021 وتم تحديثها للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022.
وقد أعدّها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لا تزال هناك تفاوتات وثغرات تكنولوجية بين المنطقة العربية والعالم، بما في ذلك في المجال الرقمي. وتتّسع الفجوات في الوصول إلى الإنترنت واستخدام الهواتف المحمولة بين الفقراء والمحظيين، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الذكور والإناث[1]. وعلى الصعيد دون الإقليمي، نفّذت البلدان المرتفعة الدخل، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، مشاريع متقدمة في البنية الأساسية والخدمات، في حين لا تزال البلدان المتوسطة الدخل في مستويات أقل تقدّماً. أما البلدان المتضررة من النزاعات والخارجة منها، فتواجه تحديات ناجمة عن تدمير البنية الأساسية والخدمات أو تعطّلها، وتبقى البلدان الأقل نمواً متأخرة بدرجة كبيرة هي أيضاً.

وقد برز دور التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضوح أكبر في ظلّ جائحة كوفيد-19. فمع تضرر مختلف القطاعات الحيوية أو شللها تماماً بسبب الاختلالات الناجمة عن الجائحة، أصبحت التكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية، حلولاً أساسية، وأحياناً الوسيلة الوحيدة للتغلّب على الاختلالات القطاعية، وضمان الاستمرارية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتعزيز حماية الفئات المعرضة للمخاطر. ويواجه نقل العمل إلى الفضاء الرقمي تحديات أكبر بين الفئات وفي البلدان التي تواجه فجوة رقمية. وفي بعض البلدان العربية، تكتسب التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، مزيداً من الاهتمام لدورها في تعزيز الشفافية وتحليل البيانات الضخمة لرصد تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتنبؤ بالتلوّث. وتُستخدم التكنولوجيات الناشئة أيضاً لتعقب مخالطي المصابين بالفيروس والتزامهم بالتباعد الجسدي أثناء الجائحة. وقد اعتمدت عدة دول عربية مؤخراً سياسات أو استراتيجيات بشأن التحوّل الرقمي، بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة.

وأبرزت الجائحة أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في مختلف الميادين وفي مواجهة الفيروس. وفي حين ساهمت الدول العربية، ولو بقدر محدود، في البحوث في مجال العلاجات وتطوير اللقاحات المضادة لكوفيد-19، لم تنجح سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة عموماً في تحفيز إنتاج المعرفة بشكل فعال أو إضافة قيمة للمنتجات والخدمات، لأنها تركز على دعم البحث والتطوير ولا تولي اهتماماً كافياً لنواحي التسويق.

وتدرك الدول العربية ضرورة اعتماد أُطر أخلاقية وقانونية تضمن أن يصبّ تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها في خدمة المجتمع، من دون إلحاق الأذى بالأفراد المعرضين للمخاطر أو بالبيئة، وقد اتّخذت الدول العربية إجراءات بهذا الشأن.

واليوم، يكتسب دور المجتمع الدولي في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة أهمية أكثر من أي وقت مضى. وينبغي تفعيل الالتزام العالمي بدعم البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا والأدوات ذات الصلة، لتمكين المنطقة من المضي قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف والتعافي من أزمة كوفيد-19 على نحو مستدام.

آثار جائحة كوفيد-19 على التكنولوجيا في المنطقة العربية

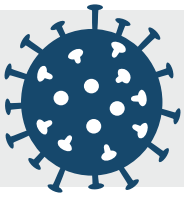

كشفت الجائحة عن الكثير من الثغرات وأوجه الضعف التكنولوجية. وقد أدت تدابير الإغلاق، المنفّذة في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة العربية لاحتواء الجائحة، إلى اختلالات شديدة في القطاعات الحيوية. وفي الدول العربية التي كانت لديها بنية أساسية رقمية راسخة واتصال جيد بالإنترنت وكانت متقدّمة على مسار الابتكار قبل الجائحة، استمرت الأعمال التجارية والتعليم والتجارة خلال الجائحة. وينطبق ذلك بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الأمثلة على ذلك ما تفعله دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية من أجل توفير حماية أفضل للعمال المتعاقدين المؤقتين، مثل منصات التوظيف الإلكتروني[2]. وقد ضمنت خدمات الحكومة الإلكترونية، حيثما كانت متاحة، استمرارية تقديم الخدمات، والحفاظ على العلاقة بين الحكومة والمواطنين. أما الدول العربية التي ليست لديها البنية الأساسية المناسبة والمنصات أو الخدمات الإلكترونية الضرورية لضمان استمرارية العمل في الحكومة والقطاع الخاص والمدارس والجامعات وتوفير المعلومات وتقديم الخدمات الأساسية، فبذلت جهوداً مضنية للتكيّف. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان العربية الأقل نمواً والمتضررة من النزاعات.

1 ITU, Measuring digital development: Facts and figures, 2019.

2 IOM, IOM and ILO launch joint report on promoting fair and ethical recruitment in a digital world, 2020. أقرّت المشاورة السادسة لحوار أبو ظبي الدور الذي يمكن أن تؤديه الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية في تعزيز التوظيف الأخلاقي.

حفّزت جائحة كوفيد-19 جهود التحوّل الرقمي، بوصفها جزءاً من الخطط الوطنية للاستجابة. فقد سرّعت أزمة كوفيد-19 الجهود الرامية إلى تحقيق التحوّل الرقمي في العالم وفي المنطقة العربية، بما شمل توسيع نطاق التعليم عبر الإنترنت، واستخدام الموارد الرقمية المفتوحة للتعليم، وتطوير نُظُم الذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاع الصحي وفي توظيف العمال المتعاقدين المؤقتين في دول مجلس التعاون الخليجي وتوفير حماية أفضل لهم في العمل.

كذلك، دفعت الأزمة الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة وحفّزتها على الابتكار لإيجاد حلول للجائحة. وأصبح دور الحكومة بالغ الأهمية، وبات إلزامياً أن تكون مرنة وفعّالة في تنفيذ الاستجابات في الوقت المناسب لتلبية احتياجات الناس وضمان سلامتهم. ومن الأمثلة على ذلك لبنان ومصر، حيث نُظِّمت برامج لبناء القدرات الرقمية لفائدة الموظفين الحكوميين. واستحدثت الكويت برنامج Social Watcher، وهو منصة مفتوحة للخدمة المجتمعية على الإنترنت. وتوفّر هذه المنصة لوحة تتبع وتحديثات إحصائية يومية لمستجدات كوفيد-19[3]. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات قانونية وتنظيمية لتنفيذ آليات لإدارة الأزمة وتهيئة بيئة تمكينية لفترة ما بعد الجائحة. واستُحدِثت لوحات متابعة مماثلة في عدة بلدان عربية أخرى.

محدودية إمكانية حصول النساء والفتيات على فرص التحوّل الرقمي

بيّنت دراسات مختلفة أن التحوّل الرقمي الذي فرضته الجائحة لم يكن شاملاً للجميع، ما وسّع الفجوة الرقمية لدى النساء والفتيات بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت، وعدم الوعي بالأدوات الرقمية، ومحدودية فرص الحصول على تمويل الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة. لذلك، أضاعت نساء وفتيات كثيرات في المنطقة الفرص التي أتاحها هذا التحوّل الرقمي. وأفادت النساء والفتيات عن زيادة تعرّضهن لمختلف أشكال العنف على الإنترنت.

المصدر: تجميع الإسكوا.

المشاركة المحدودة في البحوث العالمية

دفعت الجائحة إلى سباق عالمي لتطوير اللقاحات والعلاجات المضادة لكوفيد-19. وتعود المشاركة المحدودة للمنطقة العربية إلى انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير، الذي تبلغ نفقاته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 0.6 في المائة، وهي أقل من نصف القيمة العالمية التي تبلغ 1.7 في المائة. ويبلغ متوسط عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة في المنطقة العربية 577.3، مقابل 1,235.4 في العالم. والتفاوتات ملحوظة بين الرجل والمرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي حين أن نسبة النساء المسجلات في الدراسات العلمية في العديد من البلدان العربية تقارب نسبة زملائهن الذكور بل تتجاوزها في بعض الحالات، فإن نسبة الإناث بين العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي تُقدَّر بأقل من 25 في المائة. وعلى سبيل المثال، تتخرج 57 في المائة من النساء في المملكة العربية السعودية من تخصّصات علمية؛ ومع ذلك، لا يمثّلن سوى 16 في المائة من مجموع عدد العاملين في مجال البحث والتطوير. وفي عام 2018، كانت نسبة الإناث بين العاملين في البحث والتطوير أعلى من 30 في المائة في تونس (55.9 في المائة)، والجزائر (41.6 في المائة)، والأردن (36.7 في المائة)، والبحرين (36.5 في المائة)، والكويت (35.5 في المائة)، في حين كانت النسبة أقل من 20 في المائة في المغرب (3.2 في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (10.9 في المائة)، والعراق (14.2 في المائة)، وقطر (15.4 في المائة)، والمملكة العربية السعودية (16 في المائة)[أ].

وقد وُضع مؤشر المعرفة العالمي لمساعدة البلدان على فهم متطلبات بناء اقتصادات المعرفة الفعالة والتحديات التي تواجهها. وهو يتضمن مؤشرات فرعية تأخذ في الاعتبار مؤهلات الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار. وفي عام 2021، حلّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في المنطقة العربية (والحادية عشرة عالمياً)، تلتها قطر (في المرتبة الثامنة والثلاثين عالمياً)، والمملكة العربية السعودية (في المرتبة الأربعين عالمياً). وكان للبلدان العربية أداء أقل في المؤشر الفرعي المعني بالبحث والتطوير والابتكار، حيث لم تسجّل سوى خمسة بلدان معدلاً أعلى من المتوسط العالمي (الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر). وكان أداؤها أعلى في المؤشر الفرعي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث سجّلت تسعة بلدان عربية معدلات أعلى من المتوسط العالمي (الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر ومصر وتونس والمغرب)[ب].

المصادر:

أ UNESCO Institute of Statistics.

ب UNDP and Mohamed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, Global Knowledge Index, 2021.

3 ITU, WSIS Stocktaking Special Report, 2020.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

التكنولوجيا أساسيةٌ في التصدي للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وفي تنفيذ جهود التعافي. وقد دفع فيروس كورونا الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة، مما سرّع الجهود الوطنية لمواكبة التحوُّل الرقمي وعزّز الانفتاح والشفافية في العمليات الحكومية.

1. **نشر الخدمات الإلكترونية وتعزيزها في العديد من البلدان العربية لتسهيل معاملات المواطنين أثناء تفشي الجائحة.** في مصر، تسارعت وتيرة التحوُّل الرقمي مع الانتقال إلى بيئات العمل الرقمية الذكية، وتعميم التكنولوجيا الرقمية ومهارات الإلمام بها. وأُتيح دفع فواتير الهاتف المحمول إلكترونياً، وقُدّمت حوافز لاستخدام المعاملات الإلكترونية وتعزيز الوصول إلى خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الجمهورية العربية السورية، أُطلقت بوابة إلكترونية للحكومة الإلكترونية بهدف الحد من الخدمات العامة التي تتطلّب حضوراً شخصياً. وبدأ العمل بنظام للدفع الإلكتروني يتيح 18 خدمة مقدَّمة من عشر هيئات عامة. وفي تونس، استُحدث تطبيق "إحمي" لتتبع وكشف حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19[4]. وهو متصل بقاعدة البيانات التابعة لوزارة الصحة، ويعتمد على عدة تقنيات منها البلوتوث وبروتوكولات التشفير لحماية المعلومات الشخصية.

2. **صياغة الاستراتيجيات والسياسات والقوانين وتنفيذها.** في الكويت، على سبيل المثال، نُشرت استراتيجية للتحوُّل الرقمي لغرض التشاور العام بشأنها، وجرى تحديث التطبيق الخاص ببوابة مراكز "سند" للخدمات الإلكترونية ليشمل أكثر من 200 خدمة إلكترونية، والهدف منه الحد من الزيارات الشخصية أثناء الجائحة. وفي عام 2020، اعتمد الأردن استراتيجية للتحوّل الرقمي، وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية (خطة العمل الثالثة للفترة 2020-2024)[5]، والمغرب (مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب في أفق 2025)[6]، وتونس (الخطة الاستراتيجية الوطنية الرقمية - تونس 2020)[7]. وأصدرت تونس قوانين جديدة بشأن الحكومة الإلكترونية لتسهيل المدفوعات الإلكترونية وتبادل البيانات والعمل عن بُعد، ووضعت محدّداً إلكترونياً وطنياً للهوية. واعتمدت بلدان أخرى استراتيجيات مخصّصة للذكاء الاصطناعي، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. وتُستخدَم استراتيجيات الاقتصاد الرقمي كأدوات للتنويع الاقتصادي، بما في ذلك في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

3. **إطلاق مبادرات رقمية أو قائمة على التكنولوجيا لدعم سوق العمل في بعض الدول العربية.** لضمان استقرار العمل في القطاع الخاص، استحدثت الإمارات العربية المتحدة "سوق العمل الافتراضي" لمساعدة اليد العاملة الأجنبية التي تأثرت سلباً بتدابير التصدي للجائحة على استكشاف فرص عمل جديدة. ونُشرَت منصات التوظيف الإلكتروني في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتعزيز حماية العمال المتعاقدين المؤقتين. وأطلقت قطر مبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل تحوُّلها الرقمي، من أجل زيادة كفاءة الأعمال التجارية أثناء الجائحة وفي أعقابها. وإدراكاً للضرر الذي يلحق بالعاملات المهاجرات على نحو خاص، التزمت بلدان مجلس التعاون الخليجي، من خلال إعلان المشاورة الوزارية لحوار أبو ظبي 2021، بإجراء المزيد من البحوث بشأن الطلب الحالي والمستقبلي في سوق العمل على العاملات في القطاعات المتصلة بالتكنولوجيا والقطاعات التي تيسّرها التكنولوجيا وغيرها من القطاعات ذات الصلة. والتزمت أيضاً بتحديد وتحليل الممارسات الجيدة لتعزيز قابلية العاملات للتوظيف والتنقل والمشاركة في القوى العاملة في ممرات البلدان[8].

دور التكنولوجيا في التعليم أثناء الجائحة

في عدد من البلدان العربية، ابتكرت المدارس والجامعات والحكومة أساليب وأدوات وبرامج مبتكرة للحفاظ على تشغيل النظام التعليمي. فعلى سبيل المثال، أتاحت المملكة العربية السعودية، من خلال قرار وزاري، التعلّم عن بعد للجامعات الحكومية والخاصة، واستخدمت أدوات وبوابات لضمان استمرار التعليم لأكثر من 7 ملايين طالب[أ]. وفي الإمارات العربية المتحدة، أتيح التعلّم عن بعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، واستُكمل بتدريب المعلمين، وخدمات النطاق العريض الساتلية المجانية للطلاب في المناطق التي تفتقر إلى الاتصال، والاتصال المجاني بالإنترنت المنزلي للأسر غير المتصلة بشبكة الإنترنت[ب]. وفي البلدان التي لا يزال فيها انتشار الإنترنت منخفضاً وحيث تفتقر أعداد كبيرة من الأسر إلى الأجهزة اللازمة للوصول إلى المنصات الإلكترونية، مثل اليمن، استُخدمت وسائل الإعلام الإذاعية التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب[ج].

المصادر:

أ. Saudi Ministry of Education, The Saudi MOE, 2020.
ب. الإمارات العربية المتحدة، تنفيذ منظومة التعلم عن بعد - كوفيد-19.
ج. اليونيسف، حالة الطوارئ الخفية في اليمن: النظام التعليمي يمر بأزمة، 2021.

4 https://e7mi.tn/index.html.
5 www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation.
6 https://add.gov.ma/storage/pdf/Avril_NOG_ADD_fr_SITE_VF.pdf.
7 www.mtcen.gov.tn/index.php?id=14&L=2%27.
8 المشاورة السادسة لحوار أبو ظبي، الإعلان المشترك، 2021.

4. **المشاركة في أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق التصدي للجائحة.** شاركت بعض البلدان في إنتاج لقاح مضاد لكوفيد-19 أو في البحوث ذات الصلة. فقد دخلت الجزائر ومصر في شراكة مع الصين لإنتاج لقاح سينوفاك[9]، وأقامت الإمارات العربية المتحدة والمغرب والمملكة العربية السعودية شراكة مع الصين لدعم البحوث المتعلقة باللقاح، بما في ذلك مراحل التجارب المتقدمة[10]. وامتدّ الاهتمام بالبحوث ليشمل العلاجات. وشاركت البحرين وعُمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية في تجربة التضامن لإيجاد علاج لكوفيد-19[11]، والتي كانت أكبر تعاون عالمي بين البلدان في تجربة معشّاة ومضبوطة بالشواهد لعلاجات كوفيد-19. وانضمّت خمسة بلدان عربية، هي عُمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، إلى تجربة "التضامن بلَس" التي تهدف إلى إيجاد علاجات إضافية لكوفيد-19[12].

5. **توجيه مزيد من الاهتمام والاستثمار نحو التكنولوجيا الخضراء.** في حين لم تكن تدابير الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، جزءاً من الاستجابة الفورية للجائحة، أدرجتها البلدان في خطط التعافي على المدى البعيد. فقد أعلنت المملكة العربية السعودية، مثلاً، عن نيتها التعاون مع ألمانيا في ما يتعلق بالهيدروجين الأخضر[13,14]. ولدى الأردن خطط لتركيب محطات صغيرة لتوليد الطاقة الشمسية لما لا يقل عن 4,000 أسرة فقيرة. ولدى كل من الأردن والجزائر خططٌ للتنقل باستخدام الطاقة الكهربائية[15,16].

الأكثر عرضة للإهمال

خلُص استعراضٌ مفصّل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات الاجتماعية التي لن تحقق المقاصد المتعلقة بالتكنولوجيا في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي باتت أكثر عرضة للمخاطر بفعل الجائحة، وهي[17]:

الفئات والمناطق التي تواجه فجوة رقمية: في المنطقة العربية، يستخدم 54.6 في المائة فقط من الأشخاص الإنترنت[18]، ولا تتجاوز نسبة الأسر المعيشية التي تملك حاسوباً 57.1 في المائة[19]. وتؤثر الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء داخل البلدان، على إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وما يتعلق بها من خدمات مختلفة. وفي عام 2020، بلغت نسبة النساء اللاتي يستخدمن الهاتف المحمول 47 في المائة مقابل 61 في المائة للرجال[20]، مما أثر على حصول المرأة على السلع والخدمات الأساسية المتاحة على الإنترنت، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، وحقها في المشاركة في الحياة العامة. وليس من الواضح بعد كيف يتغيّر هذا المشهد بسبب الجائحة والحاجة المتزايدة إلى الاتصال الرقمي.

الأشخاص غير المُلمّين بالتكنولوجيا الرقمية: اكتساب مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية بالغ الأهمية للاستخدام الأساسي لها. ولا يزال بعض الناس في المنطقة بحاجة إلى التدريب على المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية. ووفقاً لمؤشر جهوزية الشبكة لعام 2021، تتراوح قيمة المؤشر الفرعي للمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين 61.25 للمملكة العربية السعودية و24.38 للجزائر[21].

البلدان ذات مستويات التطور التكنولوجي المنخفضة والثغرات القانونية: لا تزال بعض البلدان العربية تفتقر إلى الأطر التنظيمية والأخلاقية التي تحمي الأفراد

9 Arab News, After Sinovac, Egypt seeks to produce Moderna vaccine locally, 2021.
10 OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020.
11 www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/global-research-on-novel-coronavirus-2019-ncov/solidarity-clinical-trial-for-covid-19-treatments.
12 ISRCTN Registry, Solidarity Trial Plus: An international randomized trial of additional treatments for COVID-19 in hospitalized patients who are all receiving the local standard of care, 2021.
13 Vivid Economics, The Greenness of Stimulus Index, 2021.
14 الهيدروجين الأخضر هو وقود الهيدروجين الذي يُنتَج باستخدام الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري. وهو قادر على توفير الطاقة النظيفة للتصنيع والنقل وغير ذلك، وناتجه الثانوي الوحيد هو الماء.
15 www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/bilan-2021/Plan%20de%20relance%20%C3%A9conomique%202020-2024-fr.pdf.
16 www.greengrowthknowledge.org/sites/default/files/downloads/policy-database/20022_Jordan_Transport_v11_HL_Web.pdf.
17 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
18 الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.
19 ITU, Measuring digital development: Facts and figures, 2019.
20 ITU, Measuring digital development: Facts and figures, 2021.
21 Portulans Institute, Network Readiness Index, 2021. يغطي المؤشر اثني عشر بلداً عربياً.

والبيئة من التعرض للأذى نتيجة للاستخدام غير المناسب للتكنولوجيا. وقليلة هي البلدان التي تستخدم التكنولوجيا الناشئة في تحويل قطاعاتها الإنمائية، مثل الزراعة والطاقة والنقل والصناعة.

الأشخاص ذوو الإعاقة: في المنطقة العربية، لا يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة دائماً الوصول إلى الحواسيب والإنترنت وإلى المضمون الإلكتروني الملائم لحاجاتهم، وهم أكثر عرضة للاستبعاد رقمياً.

الشباب: ستتطلب سوق العمل في مرحلة ما بعد الجائحة مجموعة جديدة من المهارات قد لا يتمتع بها معظم الشباب المنخرطين في القطاع غير النظامي، والذين يصل عددهم سنوياً إلى 1.5 مليون شاب وشابة[22]. والشباب الذين يعيشون في المناطق المحرومة هم الأكثر عرضة للإهمال على مسار التحوُّل الرقمي، وقد قلّلت الجائحة فرص حصولهم على التدريب اللازم.

الثورة الصناعية الرابعة

تعمل البلدان على تعزيز استخدام تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، وتحديداً الذكاء الاصطناعي، من خلال استراتيجيات وهيئات وطنية متخصّصة. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة[أ]، والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في مصر[ب]. ويجري إنشاء العديد من برامج وحاضنات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، بما في ذلك كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي في جامعة القاهرة[ج]، وحاضنة الذكاء الاصطناعي في جامعة الإسكندرية[د]. وهذه الأمثلة ليست جزءاً من جهود التصدي للجائحة إلا أنّها تبني نظاماً بيئياً رقمياً قوياً للتخفيف من أثر الجائحة. وإذا اعتُمد نهجٌ منظّم ومتدرّج، وتعاونت البلدان العربية لبناء نظام بيئي متين يدعم هذا التحوّل، ستكون المنطقة أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات المقبلة.

المصادر:

أ https://ai.gov.ae/.

ب https://mcit.gov.eg/en/Artificial_Intelligence.

ج https://cu.edu.eg/Faculties.

د www.arabfinance.com/en/news/details/egypt-economy/517405.

22 www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus/socio-economic-impact-of-covid-19.html.

توصيات على مستوى السياسات العامة المتعلقة بالتكنولوجيا لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

حُدّدَت التوصيات التالية لتسريع تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المِنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل[23].

- ضمان الوصول الشامل والآمن إلى التكنولوجيا، على نحو منصف للرجال والنساء وجميع الفئات السكانية؛ وتسريع التحوُّل الرقمي للقطاعين العام والخاص، بسُبُل منها تحسين البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز خدمات النطاق العريض.
- إعطاء الأولوية والاستثمار في بناء القدرة الاستيعابية للسكان، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، لاستخدام التطبيقات التكنولوجية وتكييفها وتخصيصها وتطويرها وفقاً للاحتياجات الإنمائية.
- اعتماد استراتيجيات لتحسين البحث والتطوير، وتعزيز القدرة التكنولوجية المحلية للباحثين والمبتكرين ورياديي الأعمال، ولا سيما النساء والشباب، وشبكات الممارسين، وواضعي السياسات ووسائل الإعلام.
- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير التي تقدم حلولاً تكنولوجية للتغلّب على التحديات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة.
- تنفيذ التدابير اللازمة للحد من الفجوة بين الجنسين في الوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال توفير حوافز للخريجات في هذه المجالات، وزيادة الوعي العام بهذه المسألة.
- تسهيل ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشائها وتشجيع ريادة الأعمال بأنواعها المختلفة، بما في ذلك ريادة الأعمال الاجتماعية، ومجالات مثل التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الصحية، من خلال تنفيذ نظام بيئي لريادة الأعمال يتيح الوصول إلى الاستثمار ويوفّر إمكانات النمو والاندماج في سلاسل القيمة.
- تشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية والناشئة في قطاعات التنمية، بما في ذلك قطاعات الصحة والزراعة والطاقة والنقل؛ وتعزيز الذكاء الاصطناعي وبناء بيئة تمكينية له، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات قطاعية وأُطرٍ أخلاقية.
- زيادة الاستثمارات والتعاون الإقليمي لنقل التكنولوجيا الخضراء، ووضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية والآليات المعنية باستخدام هذه التكنولوجيا وشرائها.
- تنشيط الالتزام العالمي بدعم البلدان النامية من خلال الأدوات ذات الصلة، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا.

آلية تيسير التكنولوجيا

أُطلِقت آلية تيسير التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتسخير التكنولوجيا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي تهدف إلى تيسير التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل أفضل الممارسات والتجارب والمشورة في مجال السياسات. ويمكن أن تساعد ثروة المعرفة المتاحة من خلال هذه الآلية في تزويد صانعي القرار في المنطقة العربية بمعلومات عن الابتكارات والمسارات التكنولوجية.

المصدر: https://sdgs.un.org/tfm.

23 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

وقائع أساسية عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة
التكنولوجيا

	المنطقة العربية	العالم
الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان	**8.1** لكل 100 من السكان كان لديهم اشتراك في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض في عام 2020 **+23 في المائة منذ عام 2005**	**15.2** لكل 100 من السكان كان لديهم اشتراك في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض في عام 2020 **+10 في المائة منذ عام 2005**
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان	**54.6** لكل 100 من السكان كانوا من مستخدمي الإنترنت في عام 2019 **+13 في المائة منذ عام 2005**	**51.4** لكل 100 من السكان كانوا من مستخدمي الإنترنت في عام 2019 **+8 في المائة منذ عام 2005**
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول	**90.8** في المائة من السكان كانوا مشمولين بشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول في عام 2020 **+3 في المائة منذ عام 2015**	**93.1** في المائة من السكان كانوا مشمولين بشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول في عام 2020 **+3 في المائة منذ عام 2015**
نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	**87** في المائة من السكان كان لديهم إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيا النظيفين في عام 2019 **+1 في المائة منذ عام 2000**	**66** في المائة من السكان كان لديهم إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيا النظيفين في عام 2019 **+1 في المائة منذ عام 2000**
نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	**30.9** في المائة من مجموع القيمة المضافة كانت من الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في عام 2018 **+0.98 في المائة منذ عام 2000**	**45.1** في المائة من مجموع القيمة المضافة كانت من الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في عام 2018 **-0.17 في المائة منذ عام 2000**
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**0.6** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أُنفقت على البحث والتطوير في عام 2018 **+2 في المائة منذ عام 2000**	**1.7** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أُنفقت على البحث والتطوير في عام 2018 **+0.72 في المائة منذ عام 2000**
عدد الباحثين بدوام كامل لكل مليون نسمة	**577.3** باحث بدوام كامل لكل مليون نسمة في عام 2018 **+2 في المائة منذ عام 2000**	**1,235.4** باحث بدوام كامل لكل مليون نسمة في عام 2018 **+2 في المائة منذ عام 2000**

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم تقريب الأرقام).

E/ESCWA/RFSD/2022/INF.6 22-00076

AFSD 2022

Arab Forum for Sustainable Development
Recovery and resilience

Forum arabe pour le développement durable
Reprise et résilience

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 2022 آذار/مارس 15-17

©iStock.com/popba

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

البيانات

أُعدَّت ورقة المعلومات الأساسية هذه في البداية من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021 وتم تحديثها للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022.
وقد أعدّها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمنظمة الدولية للهجرة.

تحتاج البلدان إلى بيانات ذات نوعية جيدة وآنيّة وقابلة للاستخدام من أجل تحديد أولوياتها، واتخاذ خيارات مبنية على المعرفة، وتنفيذ سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. وتجهد البلدان العربية، عن طريق أجهزة الإحصاء الوطنية، لإنتاج بيانات يُسترشَد بها في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية ورصد التقدم. وقد سُجل تقدّمٌ كبير في توافر البيانات في السنوات الأخيرة. كما تستفيد البلدان العربية على نحو متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرص لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

غير أنّ ثغرات كبيرة لا تزال تشوب توافر البيانات في مجالات عديدة متصلة بالتنمية المستدامة في البلدان العربية. وتتعلق التحديات الرئيسية بنوعية وتواتر المعلومات الإحصائية المنتَجة على الصعيد الوطني، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، فضلاً عن شفافية البيانات وإمكانية الحصول عليها.

ويشكل عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة ومفصّلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والفتيات واللاجئين والمهاجرين والنازحين والفئات الأخرى المهمشة والأكثر عرضة للمخاطر عقبةً كبيرة على مسار التنمية في المنطقة العربية. فمن دون بيانات متينة، لا يمكن وضع الخطط اللازمة ولا تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف البرامج والخدمات ووصولها إلى الفئات السكانية المستهدَفة. ويحدّ ذلك من قدرة البلدان على الاستجابة لأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وعلى تحديد الأولويات في العمل وتخصيص الموارد، وعلى وضع تدابير للاستجابة لا يُهمَل فيها أحد. وبالتالي، فإن إنتاج بيانات آنية وعالية الجودة ومفصّلة ليس مجرد ركيزة تقنية من ركائز العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل ركيزة سياسية أيضاً، لأنه أساسي لضمان الشمول والعدالة ولتعزيز المِنعة المؤسسية والمجتمعية إزاء الصدمات التي قد يحملها المستقبل.

آثار جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات في المنطقة العربية

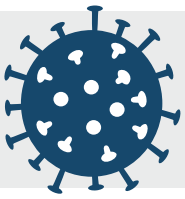

لِحقَ ضرر كبير بأداء أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة[1]. وقد أثّرت إجراءات الإقفال وتدابير الطوارئ على عمل أجهزة الإحصاء، ولا سيما العمليات التي تتطلب جمع بيانات ميدانية. فبفعل الجائحة، توقّفت عمليات مسوح وتعدادات الأسر المعيشية. ونتيجة للأزمة، توقّف نحو 80 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية، بشكل كلي أو جزئي، عن جمع البيانات وجهاً لوجه. ووحدها نسبة 20 في المائة من الأجهزة واصلت أنشطتها التحضيرية للتعدادات السكانية، وقامت نسبة 80 في المائة منها بتعليق أنشطتها لما بعد 2021-2022 أو لم تعلن عن خطط لاستئنافها. وأشار 69 في المائة من البلدان العربية إلى أنّ الجائحة أثّرت سلباً على إمكانية عملها على إحصاءات الأسعار.

وبشكل متكرّر، أصاب التعطيل أُطر التعاون وآليات التنسيق والشراكات مع الوزارات التنفيذية، وكذلك مع المنتِجين من القطاع الخاص والهيئات التمويلية، والتي تهدف جميعها إلى إحراز تقدّم في تنفيذ خطة عام 2030، مما قوّض الجهود المبذولة لرصد بيانات أهداف التنمية المستدامة. وقد ازدادت حالات التعطيل هذه حدةً من جرّاء انعدام الاستقرار في عدد من البلدان العربية، مثل السودان والصومال وليبيا واليمن. واتّسعت آثار هذا التعطيل المتزايد نطاقاً حتى طالت جميع أنحاء المنطقة، ونجمت عن تغيير وُجهة الجهود وتركيزها على تنفيذ استجابات فورية وإنسانية لمعالجة الآثار المترتبة على الجائحة. وقد أسفر ذلك عن إبطاء الجهود الرامية إلى مواءمة الأطر الإحصائية المرتبطة بالخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل.

وأبرزت الأزمات المعقّدة التي أشعلتها الجائحة الثغرات التي تشوب البيانات، وسلّطت الضوء على أهمية التنسيق وتبادل البيانات بين مختلف الوزارات والمؤسسات. وفي ظل غياب منظومة إحصائية متماسكة ومتكاملة لا تستثني أحداً في معظم البلدان العربية، حالت صعوبات عديدة دون الاستجابة بفعالية للأزمة. وكشفت الجائحة عن الحاجة إلى مؤشرات جديدة تقيس القدرة على إجراء تقييمات سريعة في أي وقت كان. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في حالة البيانات الاجتماعية والاقتصادية، البالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الصحة، والتي كان من شأن توافرها زيادة فعالية الجهود المبذولة للتصدي للأزمة الصحية.

1 ESCWA, Effect of COVID-19 on price and expenditure statistics, 2020; and the World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic, 2020.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. **قامت أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة بتكييف أنشطتها المخطط لها سابقاً استجابة للجائحة، واتخذت تدابير مبتكرة لجمع البيانات.** وتشمل هذه التدابير تغيير التواريخ المحددة لجمع البيانات، وتنظيم إجراء دراسات استقصائية جديدة، واعتماد أدوات جديدة لجمع البيانات، والاستفادة من البيانات الإدارية في بلدان مثل عُمان ودولة فلسطين ولبنان والمغرب. وقامت نسبة 44 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية المشمولة بالدراسات بتغيير أنشطة جمع البيانات المقرّرة أو تكييفها حسب الظروف الناتجة من الجائحة. ونتيجة لذلك، تم تعديل الدراسات الاستقصائية الموضوعة بالفعل لتتضمن أسئلة جديدة. وأصبحت البيانات الإدارية تُستخدَم على نطاق أوسع، وبات إجراء الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف أكثر النُهُج استخداماً لتحليل أوجه الجائحة أو رصدها.

2. **تبحث أجهزة الإحصاء الوطنية في اعتماد مصادر جديدة للبيانات وإقامة شراكات جديدة لتطويرها.** ومنذ بداية الجائحة، أقامت هذه الأجهزة شراكات جديدة لتعزيز جهود جمع البيانات بين أجهزة الإحصاء الوطنية والوزارات المعنية بالاتصالات وغيرها، وذلك في عُمان ولبنان والمغرب. ومن بين جميع الشراكات الجديدة، أقيمت نسبة 45 في المائة من الشراكات مع القطاع العام، و34 في المائة مع شركاء دوليين، و18 في المائة مع القطاع الخاص. غير أن ما يقارب ربع أجهزة الإحصاء الوطنية لم يُقِم أي شراكات جديدة. ولم تُنفَّذ سوى بضع دراسات استقصائية خلال عام 2021 في بعض البلدان. واستأنفت أجهزة الإحصاء الوطنية إجراء بعض الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية باعتماد تدابير احترازية في العمليات الميدانية المنفّذة وجهاً لوجه.

3. **يعمل عدد من البلدان العربية على تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إتاحة البيانات، وذلك من خلال اعتماد أدوات جديدة لنشر البيانات، كلوحات المعلومات القائمة على الإنترنت على سبيل المثال.** قامت 93 في المائة تقريباً من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بإنشاء منصات وطنية للبيانات، أو شرعت في التخطيط لإنشائها، وذلك لتلبية الاحتياجات من البيانات الحكومية والبيانات العامة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفتح الجائحة آفاقاً جديدة للشفافية وتبادل البيانات بين مختلف أصحاب المصلحة.

توصيات على مستوى السياسات العامة المتعلقة بالبيانات لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

حُدّدَت التوصيات التالية لتسريع تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المِنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل[2].

تطوير التشريعات الإحصائية وتحديثها، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، لتفويض أجهزة الإحصاء الوطنية أن تضطلع بدورها الجديد، بوصفها "الجهة الرئيسية المديرة للبيانات"، وذلك في اعتماد أساليب جديدة لجمع البيانات؛ وإقامة شراكات جديدة؛ ونشر البيانات المشمولة في المنظومة الإحصائية بكل شفافية؛ وتنسيق المعلومات الوطنية والتحقّق منها، بما لا يقتصر على الإحصاءات الرسمية؛ ودمج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة.

تعزيز برامج محو الأمية الإحصائية لتشجيع استخدام البيانات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال اعتماد سياسات البيانات المفتوحة؛ وتطوير التحليلات المشتركة بين القطاعات للحؤول دون إهمال أحد.

زيادة الدعم المقدّم لجمع البيانات وتلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك في الفئات الرئيسية الست التالية والضرورية لإنتاج إحصاءات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: برامج الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ والتعدادات التي تُعد كل عشر سنوات؛ والبيانات الإدارية، بما في ذلك نُظُم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ والإحصاءات الاقتصادية، بما يشمل الحسابات القومية؛ وتطوير البيانات الجغرافية المكانية؛ والرصد البيئي[3].

اللحاق بركب ثورة البيانات عن طريق استخدام مصادر جديدة للبيانات، واعتماد أساليب مبتكرة لإنتاج الإحصاءات واستخدامها، وتحديث السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، ودمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، واستخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي، بما يشمل ربط البيانات الجزئية المستمَدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية من خلال سجلات الأشخاص والشركات، وإقامة شراكات مع جهات أخرى معنية بإنتاج البيانات واستخدامها.

إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة، وآنيّة، ومفصّلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية؛ وإعداد بيانات مفصّلة حسب حالة النزوح القسري لأهداف التنمية المستدامة الـ 12 ذات الأولوية[4].

إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، مع استخدام البيانات الضخمة بشكل شفاف ومتّسق، وإيجاد قنوات للتنسيق بشكل منهجي بين جميع مصادر البيانات، وذلك لزيادة تدفق البيانات وتلافي إهدار الموارد وازدواجية الجهود.

حثّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة الدعم الفني المقدّم لأجهزة الإحصاء الوطنية، والنهوض بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات والأدوات والمنهجيات الجديدة في جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل بناء قدرات هذه الأجهزة من أجل اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً، وإدراج هذه الإحصاءات في الأُطر الإحصائية الوطنية.

2 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
3 Sustainable Development Solutions Network, Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals, 2015.
4 Statistical Commission, Data Disaggregation and SDG Indicators: Policy Priorities and Current and Future Disaggregation Plans, 2019.

وقائع أساسية عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - البيانات

وفقاً للإطار الرسمي للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ارتفعت المؤشرات المتاحة للمنطقة العربية في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من 35 في المائة في عام 2020 إلى 42 في المائة في عام 2021[5].

الشكل 1. تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

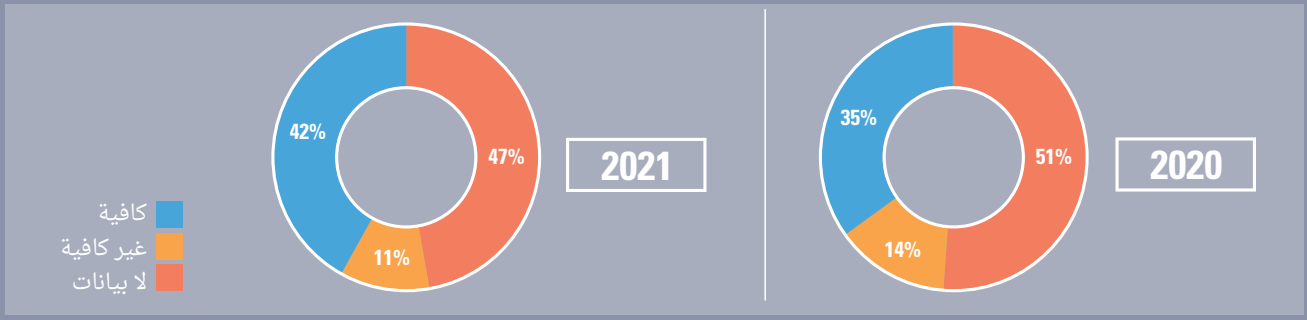

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

بالنسبة للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، تحسّن توفر البيانات الكافية (نقطتان بيانيتان أو أكثر) من 19 في المائة في عام 2020 إلى 41 في المائة في عام 2021؛ في حين انخفض عدم توفر البيانات لهذا الهدف من 66 في المائة إلى 54 في المائة في الفترة نفسها[6].

الشكل 2. تغطية مؤشرات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

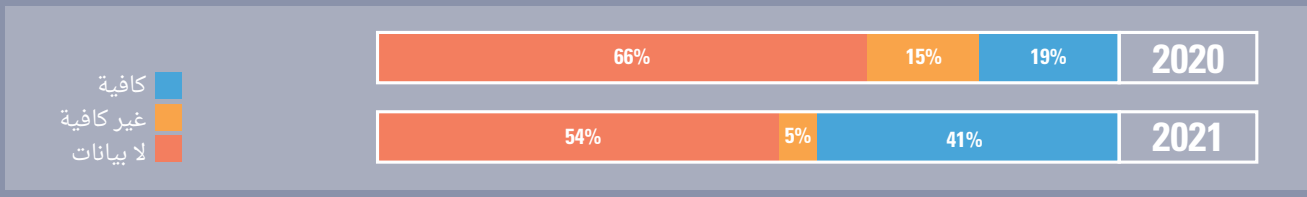

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

يُعزى التحسن الإقليمي بشكل رئيسي إلى تعزيز تدفق البيانات القُطرية إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي زاد بنسبة 5 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021[7]. غير أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود وبناء القدرات لزيادة توفر البيانات والحد من أساليب التقدير والنمذجة، حيثما أمكن ذلك.

الشكل 3. التقدم في تدفق البيانات القُطرية المتاحة إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

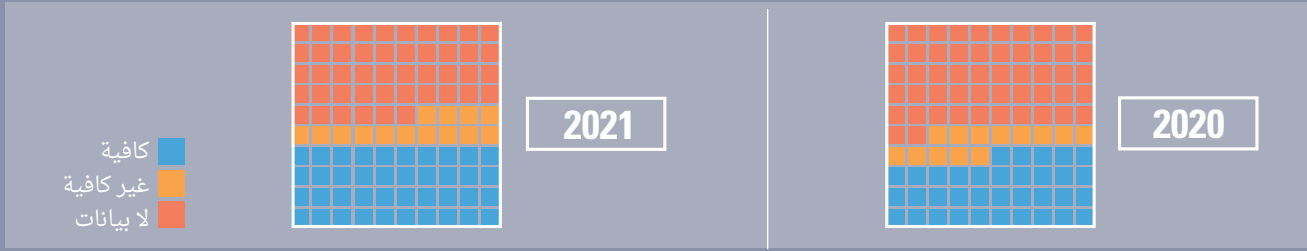

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

5 الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).
6 المرجع نفسه.
7 المرجع نفسه.

ازداد إصدار البيانات الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة على مر السنين في المنطقة العربية. وفي عام 2019، لم يكن هناك سوى تسعة بلدان نشرت بياناتها بشأن أهداف التنمية المستدامة على مواقع أجهزة الإحصاء الوطنية على شبكة الإنترنت. وقد التزمت الإسكوا بتطوير منصات وطنية للإبلاغ، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية، لتسهيل الوصول إلى بيانات أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن الاطلاع عليها من خلال المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام 2021، كانت الإسكوا قد عملت مع 15 بلداً عربياً، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

ويبين الشكل 4 الأثر الكبير للتعاون المشترك بين الإسكوا وأجهزة الإحصاء الوطنية لتحسين توفر البيانات الوطنية وجودتها. ويبين أيضاً الزيادة قبل تنقيح البيانات (أي على مستوى البيانات الأساسية) وبعد ذلك.

الشكل 4. زيادة عدد المؤشرات المتاحة على منصات الإبلاغ الوطنية

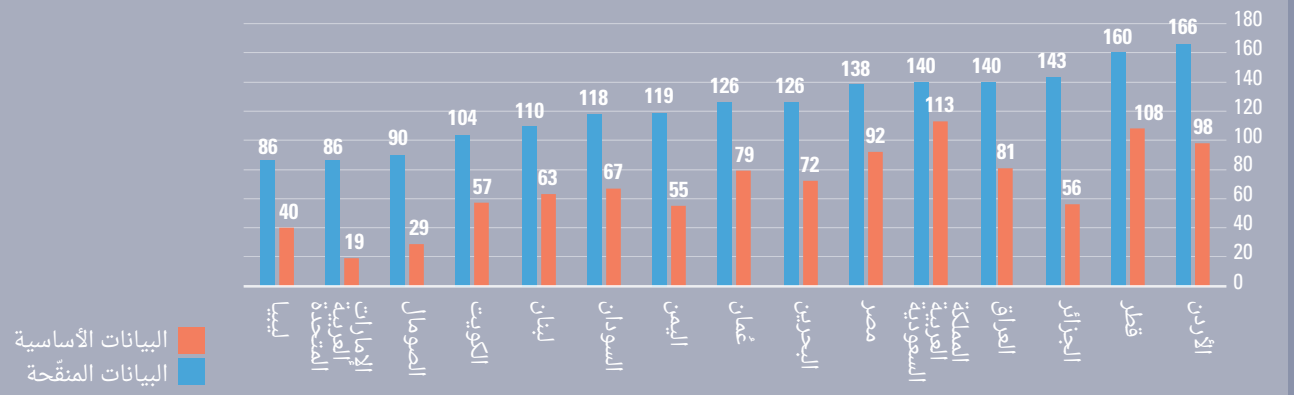

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

يبين تحليل الإسكوا لأداء البلدان أن جمع البيانات عن 73 مؤشراً من المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس والتي يمكن تفصيلها حسب الجنس ما زال يتحسّن على مر السنين. غير أن البلدان لا تزال تنشر هذه المؤشرات في مجاميع بدلاً من تفصيلها حسب الجنس. على سبيل المثال، تحتل مصر المرتبة الأولى في هذا المجال، بعد أن حسّنت نشر مؤشرات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك البيانات المفصّلة حسب الجنس، بنسبة 14 في المائة في سنة واحدة من عام 2020 إلى عام 2021، وفقاً للبيانات الواردة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال العديد من البيانات المفصّلة المتاحة غير منشورة.

الشكل 5. توفر مؤشرات المساواة بين الجنسين موزعة في مجاميع ومفصّلة حسب الجنس (بالنسبة المئوية)

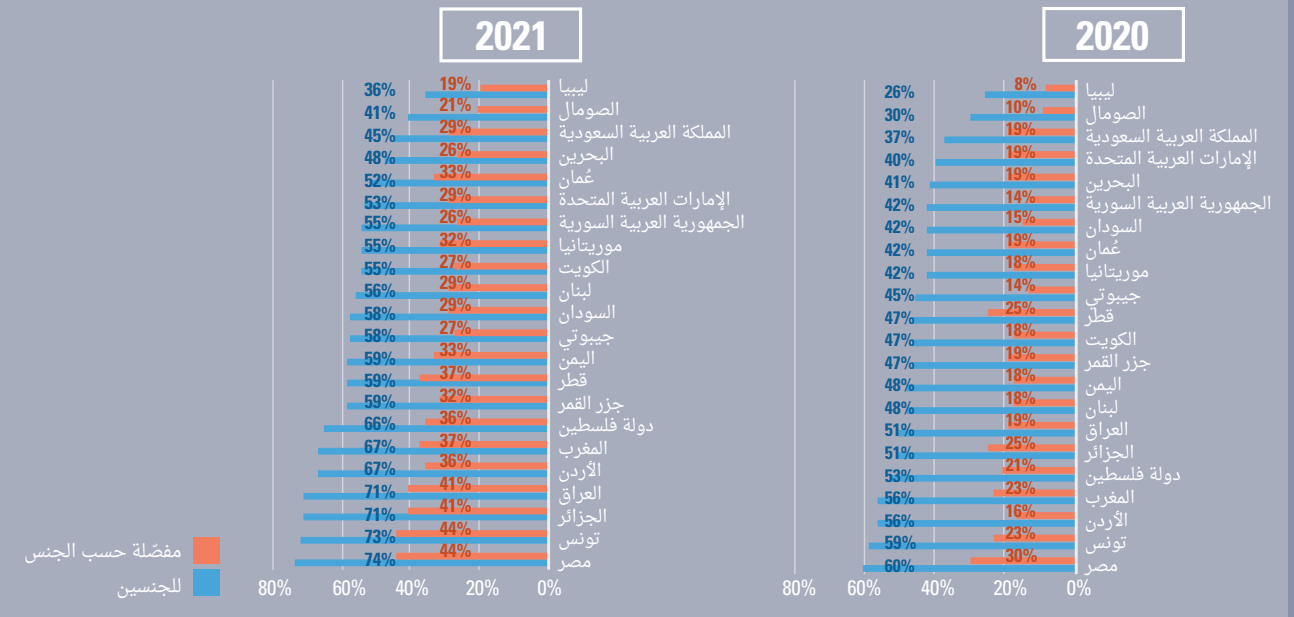

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

تتوفر بيانات كافية على المستوى القُطري بشأن 61 في المائة فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في المنطقة العربية، مما يتيح تحليل الاتجاهات. وتسجّل مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي النسبة الأقل لتوفر هذه البيانات[8].

الشكل 6. توفر البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال والبالغ عددها 50 مؤشراً

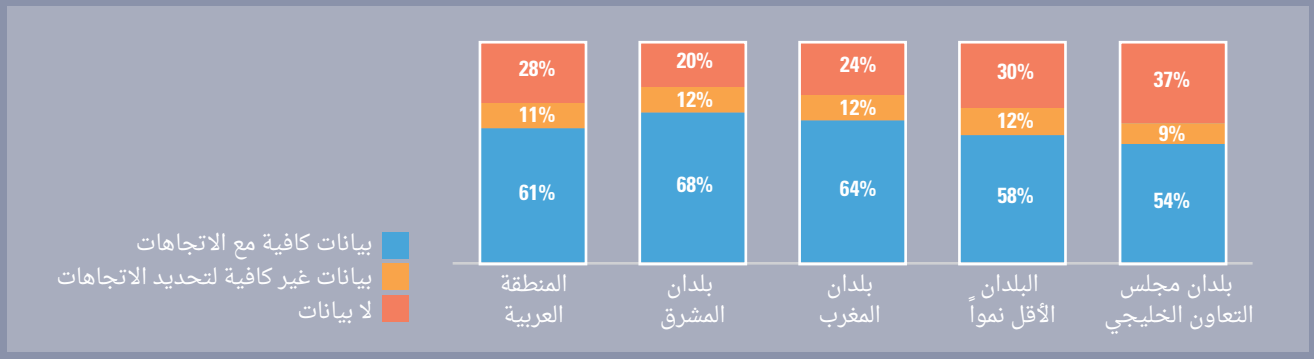

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

كثيراً ما تقع أجهزة الإحصاء الوطنية في حلقة مفرغة من ضعف الإحصاءات، حيث أدى الوعي والتقدير المحدودين لأهمية البيانات إلى عدم كفاية التمويل وإلى الموافقة على ميزانيات برامج الإحصاءات في وقت غير مناسب. وقد قامت 8 بلدان عربية فقط من بين 22 بلداً عربياً بتحديث استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وبالموافقة عليها، ونشرت هذه الاستراتيجيات على الإنترنت[9]. ولا يزال لدى العديد من البلدان المتبقية مشاريع خطط قيد النظر للموافقة عليها.

وعلاوة على ذلك، فإن التشريعات الإحصائية الوطنية في ما يقرب من نصف البلدان العربية قديمة، إذ أقرّت اللجنة الإحصائية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام 1994. ولدعم البلدان في تحسين تشريعاتها الإحصائية، نشرت اللجنة دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية[10].

وأثّرت جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العديد من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتعدادات السكان والمساكن التي كان من المخطط إجراؤها في المنطقة. فقد أرجأ ما مجموعه 11 بلداً، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، تعدادات السكان والمساكن التي كان من المقرر إجراؤها في العامين الماضيين على الأقل، ولم تُنفَّذ دراسات استقصائية أخرى للأسر المعيشية بشكل دوري ومنتظم . وقد تأخّر إجراء تعدادات السكان والمساكن في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، نتيجةً للنزاع وعدم الاستقرار.

وذكر ما مجموعه 13 بلداً عربياً أن بيانات تسجيل المواليد لديها قد اكتملت بنسبة 90 في المائة على الأقل، وأشارت 10 بلدان إلى أن بيانات تسجيل الوفيات لديها قد اكتملت بنسبة 75 في المائة على الأقل[11].

الشكل 7. توفُّر استراتيجية وطنية محدّثة لتطوير الإحصاءات في البلدان العربية

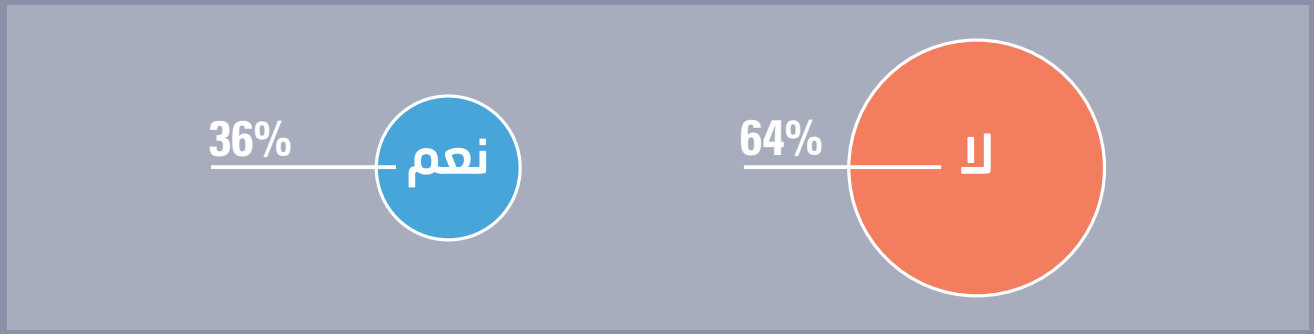

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

8 المرجع نفسه.
9 المرجع نفسه.
10 الإسكوا، دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية، 2021.
11 قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

تواكب الدول العربية ثورة البيانات، وقد بدأت باستخدام تقنيات وأساليب جديدة. وفي عام 2020، أجرى البنك الدولي تقييماً يبين أن 41 في المائة من البلدان العربية تعتبر أن دمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية أمرٌ بالغ الأهمية، يليه استخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي (26 في المائة)، وربط البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية باستخدام سجلات الأشخاص والشركات (21 في المائة)، ودور الشركات المتعددة الجنسيات بما في ذلك دمجها في سلاسل الإمداد العالمية والمحلية (12 في المائة)[12].

الشكل 8. قضايا البيانات التي تعتبرها الدول العربية هامةً

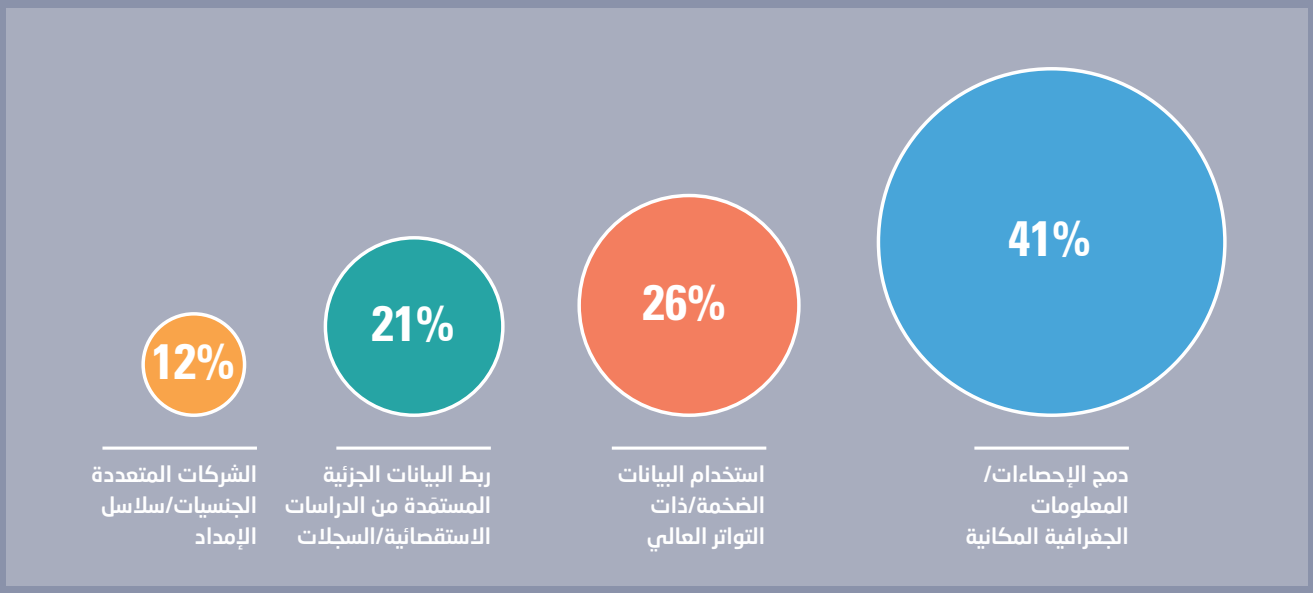

المصدر: World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic: Highlights from the second round of a global COVID-19 survey of national statistical offices, 2020.

12 World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic: Highlights from the second round of a global COVID-19 survey of national statistical offices, 2020.